

اقتصاد

كيف ولماذا تحول معمل أحذية إلى سمسار؟

على ذمة عضو مجلس الشعب: قصة فساد كاملة المواصفات في «الصناعة»

إهداء غانم

يبدو أن الحديث عن مكامن الخلل والفساد في شركات القطاع العام قد أصبح ضرورة ملحة ولا سيما أن الحكومة قد حسمت أمرها. أمام الإعلام، وقررت جدياً معالجة ملفات الفساد مهما كان نوعها ومكانة المتورطين فيها. تفيد وثائق حصلت عليها «الوطن» تخص العمل في معمل أحذية في مصيف، بوجود أخطاء ومخالفات فادحة، مثل التزوير والهذر بمليارات الليرات، علماً بأنه تم رفع هذه القضية إلى الحكومة السابقة والجهات المعنية لكن ما من إجابات حتى تاريخه. وبموجب معروض ووثائق قدمها عضو مجلس الشعب جمال أبو سمره لوزارة الصناعة («الوطن» حصلت) على نسخة منها). فإن المدير العام السابق للشركة العامة لصناعة الأحذية بدمشق، «متهم»، بإبرام عقود بالتراضي بملابن الليرات السورية لتزويد الجلد الطبيعي مع تاجر واحد فقط علماً أن الجلود الموردة من التاجر المذكور مخالفة للمواصفات وهي من النخب الرابع والخامس ويتم قبولها منه من إدارة المعمل وبموافقة مدير عام الشركة العامة لصناعة الأحذية بدمشق على أنها من النخب الأول والثاني وبأسعار عالية جداً. علماً أن الجلد الموردين من التاجر المذكور لا يعمل على خطوط الإنتاج بالشكل المطلوب ويتسبب بأعطال

كثيرة في الآلات ما يزيد تكاليف الصيانة ويقلل من الإنتاج اليومي ويكبد المعمل خسائر كبيرة، وحجة الإدارة في ذلك هي الظروف الحالية. علماً أن كثيراً من التجار مستعدون لتوريد مواد الجلد الطبيعي بالمواصفات المطلوبة وبسعر أرخص، إضافة إلى حصول مدير الشركة على موافقات من الوزارة لشراء أحذية مدنية ومهنية نصف مصنعة على أن يكمل تصنيعها في المعمل، لكن ما يجري في الواقع يعلم جميع العاملين أن هذه الأحذية تأتي مصنعة ومغلقة بشكل كامل من السوق الخارجية ومشغولة لدى شركات القطاع الخاص وتدخل المستودع وتخرج مباشرة إلى القطاع العام على أنها من إنتاج المعمل، وحجة الإدارة في ذلك أن المعمل غير قادر على صناعة هذه الأحذية. والسؤال - بحسب النائب - هو كيف المعمل يمتلك أكثر من ثلاثين عاملاً من الخبرة في صناعة الأحذية ويحقق نسبة مبيعات ١٤٤٪ ونسبة تنفيذ ١١٤٪ استناداً للخطة الإنتاجية، ولا يستطيع صناعة حذاء مدني واحد علماً أن هذا المعمل كان ينتج في بدايته أفضل أنواع الأحذية المدنية التي كانت تضاهي الأحذية الأجنبية؟! ويفيد عضو مجلس الشعب بأن عدم جدية مدير عام الشركة العامة لصناعة الأحذية وإدارة معمل أحذية مصيف في إحداث ورشة لصناعة الأحذية المدنية في معمل أحذية مصيف وقيامهم بوضع العراقيل أمام قيام

هذه الورشة، ما يثير الكثير من التساؤلات غير البريئة. والاهم أن إدارة المعمل تقوم بحرمان العمال من الحوافز والمكافآت مع تحميل العاملين في معمل أحذية مصيف مسؤولية سوء مواصفات المواد الأولية في الصناعة ومعاقبتهم بالحسم من رواتبهم؟! كما أن الأرباح التي يحققها معمل أحذية مصيف هي أرباح مشكوك فيها. حيث تحول المعمل إلى مكتب سمسة يقوم بشراء الأحذية من السوق الخارجية ويقوم بتحويلها مباشرة إلى شركات القطاع العام على أنها

من إنتاج المعمل، وهذا كله يعلم المدير العام ومن معه، وهذا العمل شكل بيئة خصبة بحرمان العمال من الحوافز والمكافآت مع تحميل العاملين في معمل أحذية مصيف مسؤولية سوء مواصفات المواد الأولية في الصناعة ومعاقبتهم بالحسم من رواتبهم؟! كما أن الأرباح التي يحققها معمل أحذية مصيف هي أرباح مشكوك فيها. حيث تحول المعمل إلى مكتب سمسة يقوم بشراء الأحذية من السوق الخارجية ويقوم بتحويلها مباشرة إلى شركات القطاع العام، وفي كلتا الحالتين



يجب أن تكون الأرباح أضعاف هذا المبلغ. وأشار إلى أن شراء الأحذية من الخارج يحرم المعمل من مئات ملايين الليرات السورية التي تنهب إلى جيوب البعض من ضعاف النفوس الذين تناسوا تطوير وتحديث المعمل وتجديد العمالة وتحفيز العاملين ويات مهمم الوحيد هو كم نشترى من الخارج وكم نربح لذلك نجد الآلات معطلة وقديمة لأنه لا يوجد خطة من الإدارة لتجديدها وتحديثها والمبررات كثيرة والمصلحة هي البقاء على الوضع الراهن كما هو لنشترى من الخارج!

وفي تصريح له «الوطن» - بين عضو مجلس الشعب جمال أبو سمره أن المثير للدهشة أن مدير المعمل السابق قد قام بعد إعفاؤه بتشكيل جمعية تعاونية لصناعة الأحذية، وله تعامل تجاري مع المعمل الذي كان يديره.

مشيراً إلى أن من يحيى هؤلاء موجودون في الوزارة، وخاصة أنه تم تسليم ملف الفساد كاملاً إلى الوزير الذي قام بإحالة الملف على المعمل ذاته. فكيف سيتم معالجة الموضوع؟

ملاحظة

من الجدير ذكره أن «الوطن» تنشر ما حصلت عليه من وثائق ومعلومات في القضية، والملف متابع، ريثما تصدر نتائج تدقيق الحكومة فيها، لتت في الأمر. إلى ذلك لا تتبنى «الوطن» أي معلومة قدمها عضو مجلس الشعب جمال أبو سمره، حتى ينتهي التحقيق.

المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية لـ«الوطن»:

تحويل البورصة إلى شركة مساهمة غير مقبول والمطلوب طرق أخرى لتأمين سيولة البناء الجديد

إلى علي محمود سليمان

رأى المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم أن فكرة تحويل بورصة دمشق إلى شركة مساهمة عامة برأسمال مليار ليرة سورية، هي فكرة مقبولة من حيث المبدأ، وطرحها في ظل ظروف الأزمة غير مناسب، «فما المغربي الموجودة في بورصة دمشق التي تدفع المستثمر للاكتتاب حالياً؟ عادة يقوم المساهم بشراء أسهم شركة بسبب العائد المادي المرتفع فيها أو يساهم في صافي الأصول للشركة، وبسبب ظروف الأزمة فإن عوائد بورصة دمشق تعتبر متدنية وتغطي النفقات فقط، إضافة إلى أنه ليس ضمن موجودات سوق دمشق سوى الأجهزة التقنية ومركز الحاسب. إذا افترضنا الأصول المعنوية التي بحاجة إلى تقييمها كسمعة سوق».

السؤال الأهم: كيف تم التحديد مسبقاً بأن قيمة الأسهم هي مليار ليرة سورية؟ فعندما نحدد قيمة للاكتتاب العام يجب أن يكون لدى أسس لتحديد هذا وأشار قاسم إلى أن النظرة المستقبلية للسوق يجب أن يكون فيها عدد كبير من الشركات القابلة للإدراج ثم تحصيل رسوم إدراج منها لينتج لدى البورصة إيرادات وتكون حجوز التداولات مرتفعة جداً، وفي حينها تصبح قضية تحويل بورصة دمشق إلى شركة مساهمة فكرة ناجحة وقابلة للتسويق. مضيفاً: إنه طالما سوق دمشق للأوراق المالية لا تتسكع أي عبء على الدولة ولا تأخذ ميزانيتها من الموازنة العامة وقادرة ضمن ظروف الأزمة أن تستمر وتجد حلولاً لمشكلاتها بشكل ذاتي فإن فكرة طرحها للاكتتاب العام في هذا الوقت تعتبر فكرة غير موفقة، وطالما ستعود ملكية بناء يعفور للدولة

فإنه يجب البحث عن طرق أخرى لتأمين السيولة المطلوبة لتجهيز البناء. ولفت مدير بورصة دمشق إلى أنه ضمن خطة العمل، وضع على المدى القصير أهمية المحافظة على الكوادر التي تعمل ضمن السوق بعد أن عانت خلال الفترة الماضية تسرباً كبيراً للكوادر نتيجة ظروف الأزمة، ولذلك يجب المحافظة على الكوادر الموجودة كونها مؤهلة وتمتلك الخبرة والكفاءة ضمن عمل السوق، والعمل يجري أيضاً على خطة توعية استثمارية للرفع من حجوز التداول والأمر الأساسي الذي يساعد في رفع الحجوز هو تحسين الوضع العام في سورية وتحسن أداء



الشركات المدرجة، «حيث نشهد حالياً تحسناً في أداء السوق من حيث التداول والمؤشر بعد إعلان نتائج إفضاحات الربع الثالث ونلاحظ انعكاس تحسن أداء الشركات المدرجة من خلال زيادة أرباحها وعوايدها عن الربع الثالث مقارنة مع العام الماضي، ما انعكس إيجابياً على أداء السوق من حيث قيم المؤشر وارتفاعه أو من حيث حجوز التداولات وبالتالي ضمن هذا الإطار نعمل على تحقيق الاستمرارية».

وعن الصفقات الكبرى أوضح قاسم أن مبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية كحد أدنى للصفقة الكبرى يعتبر كافيًا للمرحلة الحالية ولكن يمكن إعادة

النظر فيه بالمستقبل، مؤكداً أن نظام الرقابة على التداول يعمل بشكل نظامي وطبيعي ولكن هناك بعض الإجراءات والتفاصيل الرقابية تتم بشكل يدوي لأنها غير مبرجة ضمن النظام، ومع ذلك «نطمح لتطوير أنظمة الرقابة ولكن ظروف الأزمة تعوق هذا الطموح، وخاصة العقوبات الخارجية، إضافة إلى التكلفة المادية التي ارتفعت لهذه الأنظمة بسبب تغيرات سعر الصرف، ولذلك يمكن العمل حالياً ضمن الأنظمة القائمة ربما لتحسن الظروف العامة وخاصة أنه لا منتجات جديدة تطرح ضمن السوق للمرحلة الراهنة، فعندما تطرح منتجات جديدة ويصبح النظام عاجزاً عن التعامل معها سيكون لزاماً أن تلجأ إلى الحل الآخر ومع ذلك كل ما يجب علينا تقوم به من إعداد الدراسات وغيرها».

وأوضح قاسم أن العمل مستمر على دراسة للبحث في كيفية تحويل الشركات العقارية إلى شركات مساهمة عامة ليتم إدراجها في بورصة دمشق، متسائلاً عن سبب عدم الاستفادة من القانون ٦١ الذي سمح بتحويل الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة، على حين يتم العمل حالياً على تحديد أهم المعوقات وإيجاد حلول لها ضمن التشريعات القادمة لتضيق الشركات للتحويل إلى مساهمة عامة. منها بأنه: أنه لا يميل إلى إلزام الشركات بالقانون للتحويل لأن التحويل إلى شركة مساهمة عامة يجب أن يكون فرصة للشركة وليس عبئاً عليها ومن ثم يجب البحث في أسباب عدم التحويل ووضع حلول لها. وبين مدير بورصة دمشق أن السوق سيكون لها دور مركزي لمرحلة إعادة الأعمار، حيث إن هذه المرحلة ستحتاج إلى شركات، وهذه الشركات بحاجة إلى مصادر تمويل يمكن أن تؤمنه من خلال أداؤها ضمن بورصة دمشق بأقل تكلفة ممكنة.

خميس لوفد عمالي إيراني:

تحسين واقع الطبقة

العاملة أحد أهم أولوياتنا

إلى الوطن

أعرب رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عن تقدير الحكومة السورية لمواقف إيران الداعمة لصمود الشعب السوري في ظل الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري التي تستهدف لقمه عيش المواطن السوري بالدرجة الأولى.

جاء ذلك خلال استقبله الأمين العام لمنظمة بيت العامل الإيراني، عضو مجلس الشورى أ.م.م. رضا محجوب والوفد المرافق له، مؤكداً أهمية الاستمرار بتطوير العلاقات المتميزة بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والتنمية وإقامة مشروعات مشتركة تعود بالفائدة على البلدين والشعبين الصديقين.

وأوضح خميس أن تحسين واقع الطبقة العاملة في المجالات الاقتصادية والصحية ورفع مستوى الخدمات المقدمة لها يشكل أحد أولويات الحكومة، منوهاً بدور العمال في تعزيز صمود الشعب السوري من خلال التضحيات التي قدموها في جميع المجالات. من جانبه عبر الأمين العام لمنظمة بيت العامل الإيراني عن إعجابها بالمعنويات المرتفعة لأبناء الشعب السوري وثقتهم بأن النصر المؤزر على الإرهاب أصبح واضحاً، مشيراً إلى العلاقة المتميزة التي تربط بين منظمة بيت العامل الإيراني واتحاد العمال في سورية والتنسيق المستمر بينهم بهدف تحسين واقع العمال في مختلف القطاعات. وأعرب رضا محجوب عن ثقته بأن الشعب السوري تجاوز الصعوبات التي فرضتها الأزمة في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية، مؤكداً الاستعداد لرفع مستوى التعاون بين الجانبين في جميع المجالات.

الحكومة توافق على بيع النخالة للقطاع الخاص

مدير «المطاحن» لـ«الوطن»: لا مسوغ لأي مخبز لعدم إنتاج رغيف عالي الجودة

إلى عبد الهادي شباط

كشف المدير العام لشركة المطاحن في وزارة التجارة الداخلية مفيد شاهين عن موافقة الحكومة على السماح للشركة ببيع مادة النخالة للقطاع الخاص، وكان هذا من أهم مطالبات الشركة المستمرة لتحسين إيراداتها حيث تم رفع مقترح مع منتصف العام الحالي لتعديل سعر مبيع مادة النخالة من ٣٧ ليرة إلى ٥٥ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المدير العام أنه تم السماح ببيع مادة النخالة لمخابز وأفران القطاع الخاص التي تنتج «خبز نخالة»، حسب الكميات التي تقدرها مديريات التجارة الداخلية في المحافظات حيث ستتم دراسة الاحتياج الفعلي لكل مخبز وتزويد الشركة بها. وعن الأسعار التي تنوي الشركة البيع بها أفاد أنه لم يتخذ قرار بتحديد السعر وأن ذلك ما زال قيد الدراسة مع تأكيد معلومات «الوطن» بأن السعر يتجاوز ١٠٠ ليرة وخاصة أن أسعار مبيع المادة لمؤسسات الدولة أصبح بنحو ٧٥ ليرة. كما اعتبر المدير العام أن إقطاع التغذية الكهربائية عن المطاحن وفق برامج التقنين أهم معوقات العمل والتحديات الحالية وخاصة أنه يسبب توقف العمل وهو ما يحدث إرباكاً وتأخراً في العمل والإنتاج وخاصة أن المطاحن تعمل على مدار الساعة ولا تتوقف إلا لحالات الصيانة الضرورية أو أنه يتم اللجوء

إلى استخدام المولدات لتشغيل المطاحن وهو مكلف ويحمل المطاحن نفقات تشغيل كبيرة إضافة لعدم توافر المولدات لدى جميع المطاحن. وعن سبب التشغيل المستمر للمطاحن بين الشركة تحاول تأمين الطاقات الطحنية المطلوبة وخاصة أن هذه الطاقات ارتفعت مع تخفيض نسب الاستخراج مؤخراً بحدود ١٠٪ وأنه لتحقيق ذلك يتم الاستغناء عن أعمال الصيانة الدورية والمقررة ٣ مرات سنوياً والاكتفاء بتوقيف المطاحن فقط للصيانات الضرورية.

وعن حجم الإنتاج أوضح أن الشركة تنتج يومياً قرابة ٣٤٠٠ طن دقيق تموييني وهو ما يمثل نحو ٧٥٪ من كامل الاحتياج اليومي من الدقيق للمخابز ويتم التعاقد مع القطاع الخاص لتأمين الطاقات الطحنية الرقابية حيث الشركة حالياً لها عقود مع نحو ١٠ مطاحن خاصة لتلبية الاحتياجات اليومية. مبيئاً أن لدى الشركة ٣٥ مطحنة يعمل منها ٢٥ مطحنة. وعن توسع الشركة بإنتاجها قال إنه تم الانطلاق بعمل مطحنة الكسوة المقرر أن يصل إنتاجها اليومي لنحو ٤٢٥ طناً لكنها تعمل حالياً ببطء وهو ما يقدم نصف الإنتاج المقرر بحدود ٢٠٠-٢٢٥ طناً يومياً ويؤمن احتياجات درعا والسويداء والقنيطرة وجزء من دمشق وريفها. وفي موضوع تباين جودة الدقيق التموييني والتي عادة ما يعلق عليها بعض أصحاب المخابز ومشرفيها سوء صناعة الرغيف أكد

مطلوب للعمل لدى شركة الوظائف التالية:

أ- مدير إداري على أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- ١- ذو شخصية إدارية قوية.
- ٢- حاصل على شهادة جامعية.
- ٣- لديه معرفة في مجال ميكانيك وكهرباء المنشآت الصناعية.
- ٤- لديه خبرة سابقة بإدارة منشأة صناعية لا تقل عن عشر سنوات.
- ب- سكرتيرة تنفيذية على أن تتوافر فيها الشروط التالية:
 - ١- تجيد اللغة الإنكليزية بطلاقة (محادثة وكتابة).
 - ٢- تجيد العمل على الكمبيوتر (OFFICE).
 - ٣- ذات مظهر لائق.
 - ٤- خبرة لا تقل عن سبع سنوات في مجال السكرتارية أو مجالات مشابهة.
 - ٥- ملاحظة (العمل في مكاتب الشركة الكائنة في دمشق أبو رمانة).

الاتصال على الموبايل ٠٩٣٤١١٦١١٧